

## التعديل الوزاري في السعودية: عين على الداخل المضطرب وأخرى على صراع النفوذ

**عامر نعيم الياس\***

أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز في الثامن من الشهر الجاري، «أوامر ملكية» بتعديل وزاري كبير، شمل عددا من الوزارات منها: الصحة، والشؤون الإسلامية، والتعليم العالي، والزراعة، والاتصالات، والشؤون الاجتماعية، والنقل.

وبموجب الأوامر الملكية، عُيِّن سليمان أبا الخيل وزيراَ للشؤون الإسلامية، مكان صالح آل الشيخ، كما عُيِّن عبد العزيز الخضيري وزير الثقافة والإعلام، ليحل محل عبد العزيز الخوجة الذي أعفي من منصبه قبل شهرين لإغلاقه قناة «وصال الفضائية» بسبب مساهمتها غير المباشرة في أحداث الاحساء الطائفية في المملكة وفقاً للوزير المقال، والتي عادت واستأنفت بنُها بعد يوم واحد على قرار إغلاقها، وهو ما يشير إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به المؤسسة الدينية في المملكة والتي تعمل على الدفع بالتحريض المذهبي إلى مستويات عليا بهدف داخلي بالدرجة الأولى، يهدف إلى احتواء الجناح المتشدد من الوهابيين داخل المملكة، سواء على مستوى القاعدة الشعبية أو على مستوى النخب المنضوية تحت جناح المؤسسة الدينية، الشريك الأساس لآل سعود في الحكم.

وفي موازاة الرضوخ لنفوذ هذه المؤسسة وإقالة الخوجة، عمد العاهل السعودي إلى اتخاذ خطوة معاكسة، رمسلاً رسائل ضمنية إلى المؤسسة الدينية بقدرته على الحفاظ على التوازن بالاجتهاد المعاكس عبر وزارة الشؤون الإسلامية التي شمل التعديل وزورها من عائلة آل الشيخ الشريك الأساس لآل سعود في حكم المملكة.

وهنا يقول ساميون هندرسون مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، إن «وزير الشؤون الإسلامية المنتهية ولايته والذي ينتمي إلى عائلة آل الشيخ ذات الروابط الأسرية الكبيرة والمحافظه جداً والتي تتمتع بتأثير واسع النطاق، لم يستبدل بوزير آخر من عائلة الشيخ، وهذا يعني أن أي عضو من هذه العائلة لا يشغل مناصب رفيحة للمرة الأولى منذ قومه».

أما في ما يتعلق بالوزارات الأخرى، فإن تغيير وزراء مختصين بالشؤون الخدمية مرده إلى امتعاض الرأي العام السعودي من أداء هذه الوزارات الخدمي. فوزير الصحة المقال تلقى عدداً من الانتقادات حول فشله في السيطرة على انتشار فيروس كورونا الذي يعد الأكثر انتشاراً في المملكة قياساً بالدول الأخرى في النطقة، وهو أمر يرى فيه هندرسون دليلاً على استجابة العاهل السعودي لمطالب الرأي العام، ويسلط الضوء على الدور المحتمل الكبير الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام السعودي في التحديّات التي تواجه الملك عبد الله البالغ من العمر 91سنة.. فهل تكفي هذه الخطوات؟

الواضح أن الباحث الأميركي يحاول الترويج لمرونة الحكم في السعودية، ووجود توجه جديد في مؤسسة الحكم، لكن واقع الأمور يشي بعكس ذلك. فعلى رغم أن التغييرات تبرز بالشكل تجاوبا مع الرأي العام، إلا أن المناصب الوزارية الحساسة والسيادية في المملكة والتي تخصّ العائلة المالكة لم يتلها أيّ تغيير، والتي تشمل رئيس الوزراء ونائبه والنائب الثاني لرئيس الوزراء ووزارات الدفاع والخارجية والداخلية والحرس الوطني والتعليم والشؤون البلدية، فضلاً عن أن المؤسسة الدينية لم تستهدف في العمق أو حتى على مستوى الصلاحيات، بل ما جرى في وزارة الشؤون الإسلامية استبعاد آل الشيخ من منصب سياسي رمزيّ لا يُحدث تغييراً جوهرياً في نفوذ هذه العائلة المتاصل في المؤسسة الدينية الممكن الأساس للنظام لسياسات المملكة إلى جانب عائلة آل سعود، وبالتالي نحن أمام محاولات ابتغاء وضرب من تحت الحزام لا تعكس تغييراً بقدر ما تعكس تذكيراً بالخطوط الحمر النازمة لشكل الحكم وحجم الصلاحيات داخل المملكة الهرمة.

\* كاتب ومترجم سوري

## التكفير

## إكسير الموت



تطرّقت صحيفة «ويسكياسيا غازيتا» الروسية في مقال نشرته أمس إلى مسألة القساوة التي يميّز بها مسلحو تنظيم «داعش» والمصدر الذي يستمدون منه مثل هذه القساوة.

وقالت الصحيفة: لقد فاقنا قساوة مسلحيّ تنظيم «داعش» فعلاً قساوة أنصار منظمة «القاعدة» التي انفصل هؤلاء المسلحون عنها. ولكن لماذا هذه القساوة؟

يجيب على هذا السؤال المراسل الحربي الإيطالي جايو ميكاليسين، الذي كشف قبل أيام هاد السر. ويقول المراسل، إن مسلحي «داعش» يتعاملون أقراص «كتباون»، وهو منشط قوي يمنح متناوله النشوة والشجاعة والقسوة، وفي الوقت نفسه، يكبح شعور الخوف والتعب. أنتج هذا المستحضر عام 1961 في ألمانيا، ولم يذكر أحد عن استخدامه في مجال معين، ولكن فجأة ظهر على السطح في بداية العقد الأول من القرن الحالي في أوروبا الشرقية (إقليم كوسوفو) ، ثمّ مع بداية «الربيع العربي» عندما طاحت الجموع الهائجة بأنظمة الحكم القائمة التي لم يكن أحد يشك بقوّتها.

ويقول المراسل: لقد انتشر هذا المستحضر مع «الربيع العربي» كإكسير الثورة في تونس ومصر وليبيا وسورية. ويشير المراسل الإيطالي إلى أنه في أول إيفاده له إلى أوكرانيا، لاحظ استخدام هذا المستحضر من قبل المعتمدين في ساحة الاستقلال «ميدان» ، ويقول: حذرني بعض الزملاء من تناول الشاي والمشروبات الأخرى التي توزع على المعتمدين. لقد لاحظت خلال جولتي بين كافة الموجودين في الساحة والذين يقدمون إليها أنهم في حالة نشوة وحيجان في الوقت نفسه. وكانت فتوات التلغزة المحلية تنقل على الهواء مباشرة انضمام الطلاب والشباب إلى المعتمدين، لإقناع الشعب الأوكراني، بأن الثورة يصنعها الرومانسيون لا المسلحين المدفوعين من قبل جهات معينة، وتحت تأثير المخدرات والمنشطات.

ويبدو أن هذه الأقراص، أصبحت في الشرق الأوسط مثل الكابوس، فالكرار يعلمون عن عوثرهم على أقراص هذا المستحضر في جيوب المقاتل من مسلحي «داعش» الذين قتلوا في مدينة عين العرب السورية. ويقول الخبراء بعد مشاهدتهم فيديو ذبح المواطن الأميركي إن الجالد كان يتحدّث وهو تحت تأثير المستحضر المنشط. ويختم المراسل الإيطالي مقاله بالقول: لقد أصبح هذا المستحضر مادة تمنح المسلحين القسوة والحشية والرابدالية. وتصنع هذه الأقراص في قطر ودبي وفي الأراضي التي يسيطر عليها «داعش»، وأصبحت بمثابة الوقود للحرب والأرهاب. ويضيف: لقد ذكرت الإمارات العربية وقطر، لأنهما أقرب حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

## البناء

## «سي أي أي» تعذب المستجوبين لديها . . . والخزي والعار يلحقان بالأميركيين

لم يكد الكونغرس يستمع إلى التقرير حول برنامج وكالة الاستخبارات الأميركية «سي أي أي» لاستجواب المعتقلين، حتّى شعر الأميركيون جميعا، من الرئيس إلى أي مواطن، بالخزي والعار، وذلك بسبب الأساليب التي اتبعتها الوكالة في التحقيق، والتي كشفت عنها في التقرير آف النكر.

الصحافة الغربية لم ترحم «سي أي أي» ولا أميركا، هذا لو استثنينا صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، التي استبعدت أن تفقد «سي أي أي» قوّتها بعد نشر التقرير.

أما الصحف البريطانية فكان لها كلام آخر، إذ أكدت افتتاحية «غارديان» أنّ الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام التعذيب بإطار ممنهج عام 2001، كما استمرت هذه السياسة لعدة



نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية مقالا تحت عنوان: «الحققت عمليات التعذيب التي نفذتها سي أي أيه الخزي والعار بأميركا». وقالت الصحيفة إن الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان وقع معاهدة مع الأمم المتحدة ضد سياسة التعذيب عام 1988، وصقّق عليها بعد مرور 6 سنوات.

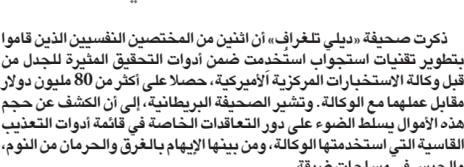
وأكدت الافتتاحية، أنّ الولايات المتحدة عمدت إلى استخدام التعذيب بإطار ممنهج عام 2001، كما استمرت هذه السياسة لعدة سنين بعد ذلك. ورات الصحيفة أن التقرير حول برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي أي أي» لاستجواب المعتقلين الذي نشره الاثنين، كشف القصة الكاملة والمخزية للأميركيين، مضيفة أن أساليب التعذيب التي اتبعت مع المعتقلين، تعد واحدة من أسوأ التفارب في تاريخها.

وتكشف تقرير «سي أي أي» عن أساليب تعذيب 119 معتقلا وذلك بعدة طرق ومنها: الإيهام بالقرق وتغطية الرأس والدفع باتجاه الحائط والصغف والغمر بمياه ملطجة والحرمان من النوم لفترات طويلة قد تصل إلى أكثر من أسبوع ووقفا وتكبيلاً وتعرية، إضافة إلى التهديد باستخدام العنف ضدّ عائلاتهم.

وأكدت الصحيفة أن استخدام عمليات التعذيب لاستجواب المعتقلين لا يعتبر خاطئا فحسب، بل كان غير مجد أيضا.

وكشفت الصحيفة أن «سي أي أي» كذبت في شأن برنامج الوكالة لاستجواب المعتقلين، وهي لم تكذب فقط على الشعب الأميركي بل على الحكومة الأميركية نفسها. إذ زوّدت الوكالة البيت الأبيض بمعلومات غير دقيقة.

وختمت الصحيفة بالقول إن الأميركيين اليوم يواجهون تحدياً كبيراً ألا وهو العمل على عدم تكرار أمور مماثلة، مشيرة إلى أن «سي أي أي» استجابت للانتقادات التي وجهت لها بعد عام 1970.



ذكرت صحيفة «ديلي تلغراف» أن اثنين من المختصين النفسيين الذين قاموا بتطوير تقنيات استجواب استخدمت ضمن أدوات التحقيق المفيرة للجدل من قبل وكالة الاستخبارات الأميركية، حصلوا على أكثر من 80 مليون دولار مقابل عملهما عن وكالة. وتشير الصحيفة البريطانية، إلى أن الكشف عن حجم هذه الأموال يسلط الضوء على دور التعاقبات الخاصة في قائمة أدوات التعذيب القاسية التي استخدمتها الوكالة، ومن بينها الإيهام بالقرق والحرمان من النوم، والحبس في مساحات ضيقة.

وحسب تحقيق مجلس الشيوخ الأميركي، فإن الخبرين النفسيين أسسا شركة عام 2005 بهدف التعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية في برنامج الاعتقال والاستجواب. وبعد فترة وجيزة أعلنت الوكالة عن الاستعانة بمصادر خارجية في التحقيق. وبينما عمل المختصين النفسيين مع القوات الأميركية الجوية من قبل، لكن التقرير شك في أهليتهما للدور. وقال: «كلاهما لا يتمتع بخبرة محقق، وليس لديهما معرفة متخصصة عن تنظيم القاعدة أو مكافحة الإرهاب أو أي ثقافة ذات صلة، كما أنهما ليسا خبير ي لغة».



قالَت صحيفة «إندبندنت» البريطانية إن ردود الفعل العنيفة على ما ورد في تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأميركي عن أساليب التعذيب التي استخدمتها «سي أي أي» ضد المعتقلين المشتبه في علاقتهم بالإرهاب، قد بدأت على وسائل التواصل الاجتماعي مع دعوة البعض إلى «الانتفاضة والانتقام لضرب رؤوس الصليبيين».

وأشارت الصحيفة إلى أن وزارة الخارجية الأميركية كانت قد أمرت المنشآت الأميركية حول العالم بتعزيز الأمن والاستعداد لغضب عالمي، وفي حين أن ردّ الفعل الغاضب من المتوقع رؤيته في الشوارع، إلا أنه واضح تماما الآن على شبكة الإنترنت.

ووفقا للتقرير صادر عن مجموعة «سايت» الاستخباراتية، التي تراقب النشاط المتطرف، فإن تقرير «سي أي أي» آثار ردود فعل كاسحة من جانب التكفيريين على الإنترنت مع دعوة كثيرين إلى الانتقام من الولايات المتحدة وتعزيز الجهاد، ونقلت الصحيفة عن شخص يدعى هارون الرشيد، قوله: «ألا تعتقدون أن داعش قد رأى تقارير التعذيب، يا الله، استخدمونا سهما لضرب رؤس هؤلاء الصليبيين والمعتدين». فيما اتهم حساب آخر على «تويتر» بحمل اسم «شامي ويتسن» الولايات المتحدة في محاضرة للمسلمين عن التعذيب في أعقاب التقرير، مضيفا أن قطع الرأس أكثر إنسانية 100 مرة وأكثر كرامة مما يفعله هؤلاء بالمسلمين. وأضاف قائلا: «تذكروا، 100 في المئة من ضحايا تعذيب سي أي أي مسلمون منذ بدء البرنامج. هذه حرب على الإسلام وعلى المسلمين».

وقالت ناشطة على «تويتر»: «إن تقرير التعذيب ليس بشيء جديد، ونحن جميعا نعلم أن الخنازير يعذبون المسلمين منذ وقت طويل، والسؤال هو ما الذي سيفعله المسلمون حيال ذلك؟ هل نصرخ عبر تويتر، وبعد ثلاثة أيام نتوقف، أم ننتقم من الثكار الذين عذبوا حتى أخوات مثل عاقية؟.. ودعت «الإخوة والأخوات الساهقة إلى الانتقام من الفعيان الأميركي».

بينما قال شخص يدعى نديم المهاجر: «اندجوا الأوباش الذين يدافعون عن سي أي أيه وبيزرون أفعالها».



علّقت صحيفة «الباييس» الإسبانية، على إعادة انتخاب المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل رئيسة لحزبها المسيحي الديمقراطي»، وذلك للمرة الثامنة على التوالي، وحصولها على 96.7 في المئة من أصوات المندوبين الذين شاركوا في مؤتمر للحزب في مدينة كولونيا.

وصوّفت الصحيفة الإسبانية ميركل بالمرأة الحديدية، وقالت إن ميركل تلك المرأة الأكثر قوة تستمر في منصبها للمرة الثامنة.

سنين بعد ذلك. ورات الصحيفة أن التقرير حول برنامج وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي أي أي» لاستجواب المعتقلين الذي نشر الاثنين، كشف القصة الكاملة والمخزية للأميركيين، مضيفة أن أساليب التعذيب التي اتبعت مع المعتقلين، تعد واحدة من أسوأ الفترات في تاريخها.

وذكرت صحيفة «ديلي تلغراف» أنّ اثنين من المختصين النفسيين الذين قاموا بتطوير تقنيات استجواب استخدمت ضمن أدوات التحقيق المثيرة للجدل من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، حصلوا على أكثر من 80 مليون دولار مقابل عملهما عن الوكالة. وتشير الصحيفة البريطانية، إلى أن الكشف عن حجم هذه الأموال يسلط الضوء على دور التعاقبات الخاصة

أما وكالة «يورونيوز» الأوروبية فوصفت ميركل بالمرأة غير القابلة للصدأ، أي أنها تستمر في عملها على رغم كبر سنها، وانتخبت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركل الخلفاء، رئيسة لحزبها المحافظ «الاتحاد المسيحي الديمقراطي» للمرة الثامنة بـ 96.7 في المئة من الأصوات. وكانت ميركل المرشحة الوحيدة في الاقتراع الذي نظم خلال مؤتمر للحزب تحضنه مدينة كولونيا غرب ألمانيا.

وفي المؤتمر دعت ميركل حزبيها إلى القيام بإصلاحات جديدة، وقالت أمام أعضاء حزبيها: «دعونا تكون الشجعان في هذه الأوقات المثيرة».

وشددت مستشارة الألمانية على ضرورة أن توفر السبل السلمية التي تعمل على ازدهار الاقتصاد. وادّعت ميركل عن سياسة التكشف التي تتبناها، وسلطت الضوء على إنجازات وزير المالية الألماني فولجانغ شوبله، ووصفت ميركل المواقف عام 2015، التي لا تحمل الدولة ديونا جديدة للمرة الأولى منذ 46 سنة، بأنها موازنة المستقبل بالنسبة إلى ألمانيا.



قالَت صحيفة «غارديان» البريطانية، إن الأمم المتحدة ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان والخبراء القانونيين جندوا عواتهم إدارة الرئيس الأميركي براك أوباما لمحكمة المسؤولين الأميركيين عن برنامج تعذيب «سي أي أي» الذي كشف عن بعض تفاصيله في تقرير لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ. ووجد التقرير أن «سي أي أي» ضللت البيت الأبيض ووزارة العدل والكونغرس والرأي العام حول برنامج التعذيب الذي كان أكثر وحشية مما كشفت عنه الوكالة.

وقال المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية في أميركا ستيفين هوكينز إن التقرير يوضح بشكل قوي أن الحكومة الأميركية استخدمت التعذيب والتعذيب جريمة، والمسؤولون عن الجرائم يجب أن يقدّموا إلى العدالة. وأضاف قائلا: بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، لا ظروف استثنائية أيّا كان ما يمكن التذرع به لتبرير التعذيب، ويجب التحقيق بشكل كامل مع المسؤولين عن السماح بالتعذيب وتنفيذه، وغيره من أشكال سوء المعاملة.

بينما قال مقرر الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، بن إيمرسون، إنه يجب ماقضاة ضباط وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولين حكوميين آخرين في الولايات المتحدة.

وكان مسؤولو إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش قد انتقدوا نتائج التقرير قبل الكشف عنها، وقال نائب الرئيس السابق ديك تشيني إن أي محاولة لتصوير البرنامج على أنه عملية مارة في مضم هراء، وادّاع عن استخدامه قائلا إنه مثير تماما ويكل تاكيد.

إلا أن ماري إلين أوكويل، استاذة القانون الدولي في جامعة نوتردام، قالت لصحيفة «غارديان» إن تصريحات تشيني وهنت بفعل ما ورد في التقرير. وأوضحت أوكويل قائلة، إنه بالكشف عن كذب «سي أي أي» على الكونغرس، وعلى السلطة التنفيذية وعلى وزارة العدل والمفتش العام والقضاء وآخرين، فإن التقرير يقوّض أي فرصة للجمهوريين مثل تشيني للدفاع عن «سي أي أي». وأضافت أن الولايات المتحدة ملتزمة بموجب اتفاقية جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب بالتحقيق ومحكمة مرتكبي التعذيب.

ودعا أندريا بارسو، نائب مدير «هيومان رايتس ووتش» في واشنطن، الحكومات الومعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، إلى محاكمة المسؤولين مرتكبين وقائع التعذيب ودخلوا إلى أراضيهم.

وقال إن الدول الأخرى لديها كل المعلومات التي تحتاجها لو رغبت في ممارسة الولاية القضائية العالمية ومحكمة هؤلاء المسؤولين لو ظهوروا على حدودهم. وقالت نارورين شاه، مديرة برنامج الأمن وحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية في أميركا، إن من بين الأمور الصادمة التي وردت في التقرير، الكشف عن دفع الولايات المتحدة 180 مليون دولار لاثنتين من علماء النفس للمساعدة في تأسيس لبرنامج. ووصفت هذا الأمر بأنه مرّوع للغاية ويبدل على مدى الحرية التي شجرت بها الحكومة الأميركية لارتكاب التعذيب مع الإفلات من العقاب.



استبعدت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن تفقد «سي أي أي» قوتها بعد نشر تقرير الاستجواب الذي كشف عن الوسائل الوحشية التي استخدمتها الوكالة الاستخباراتية ضد المحتجزين المشتبه في علاقتهم بالإرهاب.

وقالت الصحيفة إن الكشف عن التقرير كان أحدث لحظات القهر المعنوي لوكالة صارت مرارا خلال تاريخها، بدءا من أزمة خليج الخنازير إلى الاتهامات الداخلية في عهد نيكسون إلى الفضائح المرتبطة بإيران وأميركا اللاتينية في الثمانينات من القرن الماضي.

واعترفت الصحيفة أن تقرير مجلس الشيوخ ضربة كبيرة لسعة «سي أي أيه»، وقالت إنه آثار تساؤلات جذرية حول المدى الذي يمكن به الثقة في الوكالة، لكن على رغم ذلك، توقعت «واشنطن بوست» أن تخرج الوكالة من انقاص شأن التحقيق مع الاحتفاظ بدورها وسلطتها في واشنطن سلمية إلى حد كبير.

ورأت «واشنطن بوست» أن وكالة الخارجية الأميركية كانت قد أمرت المنشآت مثلها لم يطرق عدة. فقد زادت موازنتها بملاريات الدولارات في نفقات مكافحة الإرهاب، وزادت قوة العمل فيها، واتسع تواجدها في الخارج كما أن ترسانتها الآن تشمل أنظمة من بينها أسطول من الطائرات من دون طيار المسلحة التي كانت لتجعل الأجيال الساهقة إلى الأخرى التي تهدف إلى إضعاف خصوم أميركا، الصحيفة إن السبب في ذلك، أنه على رغم الانقسامات العميقة بين «سي أي أي» ولجنة مجلس الشيوخ التي أصدرت تقرير الاستجواب، إلا أن كلا الجانبين قد جزّأوا خلافاتهم إلى حد كبير، ما قدّم للوكالة دعما عميقا من الكونغرس في عدد من البرامج السرية.

وبشكل عام، تتابع الصحيفة، فإن هذا يرجع إلى أنه بقدر ما تصارع واشنطن عن أجل توقيف مثلها الديقراطية مع مهمة «سي أي أي» المتعلقة بالجسس، فإن القادة الأميركيين لجأوا مرارا إلى سحر الوكالة وقدراتها وهم يواجهون تهديدات جديدة. ونقلت «واشنطن بوست» عن أحد مسؤولي الاستخباراتية في واشنطن، إن غالبا ما يطلب من العاملين في «سي أي أي» القيام بأمر صعبة وخطرة. ولو كان من السهل القيام بها، لفعلها شخص آخر، ولذلك فهو يعتقد أنهم يفهمون أهمية سي أي أي عندما يحدث أمرا خاطئا للبلاد، ومنذ تأسيس الوكالة عام 1947، اعتمد عليها كل رئيس وكل كونغرس لفعل ما لم تستطع فعله أي وكالة حكومية أخرى، كإلقاء عمليات سرية في الخارج يمكن أن تشمل القتل والتجسس والسرقة والنشوة والابتزاز ومجموعة من فنون الغلام الأخرى التي تهدف إلى إضعاف خصوم أميركا. وأصبح الاعتماد على «سي أي أي» أكبر بشكل غير مسبوق بعد الهجمات الإرهابية عام 2001 عندما تحول الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش لضرب «القاعدة» وحلفائها.



### صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد